

اللقاء الكهنوتي للارتقاء بالحرية الدينية

24-26 يوليو (تموز)، 2018

إعلان بوتوماك

ديباجة:

يُصرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 18 بأن لكل شخص « الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة. » وتُعْتَبَر حرية الفرد في اعتناقه لديانة وممارسة شعائرها حقاً إلهياً يجب أن يتمتع به كافة البشر على حد سواء. كما أن حرية السعي نحو الإلهي والعمل على ضوء الأوامر الإلهية - بما في ذلك حق الفرد بالعمل بثبات حسب ما يُمليه عليه ضميره - ليوْجِد في صُلب التجربة الإنسانية. ويُمكن القول بالأحرى بأن كل أمة تتقاسم مع نظيراتها المسؤولية الجسيمة المُتمثلة في حماية حرية الأديان والدفاع عنها.

إننا اليوم نَبْعُد كل البُعد عن المُثل العليا المُصْرَح بها - منذ 70 سنة خلت - في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تُنادي بحق كل فرد في « حرية الفكر والوجدان والدين ». إن هذا الحق أضحي عرضة للهجوم عبر العالم، حيث أن التقارير تُشير إلى مواجهة ما يُناهز 80 في المائة من الساكنة العالمية لقيود شديدة بخصوص هذا الحق. فالتنكيل والقمع والتمييز على أساس الدين والمعتقد أو عدم الانتماء لدين الأغلبية كلها ظواهر صارت تُشكل الواقع المعيش من طرف العديد من الناس. ولقد حان الوقت لمواجهة هذه التحديات.

يدخل الدفاع عن حرية الدين والمُعتقد في خانة المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي. وتُعتبر الحرية الدينية ضرورة لتحقيق السلم والاستقرار ضمن الأمم وبينها. وأينما توفرت حماية حرية المُعتقد الديني، ازدهرت، بالمقابل، حريات أخرى تشمل التعبير والتنظيم، والتجمع السلمي. كما أن حماية حرية ممارسة الشعائر الدينية تُساهم بشكل مباشر في ضمان الحرية السياسية، والتنمية الاقتصادية، وكذا في سيادة القانون. وعلى النقيض من ذلك، كلما غابت تلك الحماية تحتم الصراعات، ويسود عدم الاستقرار ويتفشى الإرهاب.

أما حينما تزدهر حرية الأديان فإن عالمنا يصير ملاذاً آمناً. كما أن المُعتقد الديني والتعبير عنه - إن بشكل فردي أو جماعي - شكّل عبر تاريخ الإنسانية أهمية حاسمة في ازدهار المجتمعات. وبالنسبة لرجال الدين، فإنهم لعبوا دائماً دوراً يصعب تقديره في مجتمعاتنا. أما الإيمان والضمير فإنهما يُحفزان الأفراد على الارتقاء بالسلم، والتعايش، والعدل، ومساعدة المحتاج، ورعاية المريض، وخدمة الوحيد والمهجور، والانخراط في النقاشات العمومية وخدمة البلد.

تُشكل حرية المُعتقد حقاً إنسانياً كونياً بعيد المدى، وعميق الأثر يتوجب على كافة الأمم والشعوب ذوي النيات الحسنة الدفاع عنه عبر بقاع المعمور.

ومن هذا المنطلق، فإن رئيس اللقاء الكهنوتي للارتقاء بالحرية الدينية يُعلن ما يلي:

لكل فرد، أينما وُجد، الحق في حرية الفكر، والوجدان، والمُعتقد. كما أن لكل شخص الحق في اعتناق أي دين أو مُعتقد، أو عدم اعتناق أي ديانة على الإطلاق، كما لكل فرد حق التمتع بحرية تغيير العقيدة.

إن حرية المُعتقد كونية الطبيعة، وهي غير قابلة للتصرف، إذ يتعين على الدول احترام وحماية

هذا الحق الإنساني.

يُعتبر وجدان الفرد شيئاً مقدساً، كما أن الحق في حرية الوجدان المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تكمنُ في صلب حرية المُعتَقَد.

يتساوى البشر على أساس إنسانيتهم، إذ لا يجب أن يسود بينهم أي تمييز يبنّي على انتماء الفرد الديني أو العقائدي. ولكل شخص التمتع - على نفس قدم المساواة - بحق الحماية بمقتضى القانون، وبغض النظر عن انتماءه - أو عدم انتمائه - الديني. ولا يتوجب أن تتوقف جنسية الأفراد أو ممارسة حقوقهم الإنسانية على شرط الهوية أو التراث الدينيين.

إن الإكراه الهادف لإجبار أي شخص على تبني مُعتَقَدٍ ما يُعتبر مُتَنافِياً مع حق الحرية الدينية وخالقاً له. كما أن التهديد باللجوء إلى القوة الجسمانية أو إلى عقوبات جنائية لإرغام المؤمنين أو غير المؤمنين على اعتناق معتقدات أخرى، أو التخلي عن معتقداتهم الأصلية أو الإفصاح عنها، يُعتبر متعارضاً مع حرية المُعتَقَد.

تنسحب حرية المعتقد على كافة الأفراد باعتبارهم أصحاب حقوق. كما أن المؤمنين يُمكنهم ممارسة هذا الحق بمفردهم أو داخل المجتمع بمعية الآخرين جهرًا أو على انفراد. وبما أن الديانات لا تتضمن حقوقاً إنسانية بذاتها، فإن الطوائف الدينية والمؤسسات التي تُمثلها تستفيد من خلال حقوق الإنسان التي يتمتع بها أفراد تلك الطوائف كل على حدة.

للأشخاص المنتمين لطوائف دينية - كما الأمر بالنسبة لغير المؤمنين - نفس الحق بكامل الحرية في المشاركة في الخطاب العمومي الخاص بكل تجمع. كما أن إرساء الدولة لديانة رسمية أو مُعتَقَد رسمي لا يجب أن يمنع حرية المعتقد، أو أن يتبنى أي موقف تمييزي حيال المنتمين لديانات أخرى أو غير المؤمنين أصلاً.

يشمل الاستمتاع الفعلي بحرية المعتقد العديد من التجليات وتشكيلة واسعة النطاق من الممارسات. ويُمكن لتلك الممارسات أن تتضمن التعبُّد، والقيام ببعض الشعائر الدينية، وأداء الصلوات، ومزاولة الطقوس، بالإضافة إلى بعض التعاليم والأنشطة الأخرى.

لوالدين والأوصياء القانونيين، تماشياً مع قناعاتهم الشخصية، حق الحرية في ضمان التربية الدينية والأخلاقية لأبنائهم.

يلعب الدين اليوم دوراً هاماً في تاريخ البشرية المشترك وداخل المجتمعات. وعليه يتوجب الحفاظ على مواقع وممتلكات التراث الثقافي التي تكتسي أهمية بالنسبة للماضي، والحاضر والمستقبل، كما يجب التعامل معها باحترام.